ليف غرينبرغ *

هل كان هذا «الانفجار الكبير»؟

في أعقاب المصافحة بين ياسر عرفات وإسحق رابين في واشنطن، والتوقيع على إعلان المبادئ، طوّر حاييم رامون نظرية «الانفجار الكبير». سيؤدي السلام المنشود، الذي افترض رامون أنه سيتحقق، حسب هذه النظرية، إلى إعادة اصطفاف القوى السياسية، ليس وفقًا للتقسيم الأسطوري بين يسار ويمين، وإنما على أساس سياسي جديد، توجد فيه مواقف أيديولوجية، تحالفات جديدة تستند إلى تمثيل لآراء، مواقف ومصالح مجموعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي. وفعلًا، بدأت بعد توقيع الاتفاق والقدرة على تخيل الحدود و«حل الدولتين» مباشرة، تطورات سياسية لم نشهد مثلها حتى ذلك الحين: في بلدية تل أبيب، انتخب روني ميلو من الليكود بدعم ناشطي ميرتس؛ وفي الهستدروت، انشق رامون سوية مع عمير بيرتس وأسس قائمة مشتركة مع ميرتس وشاس – حياة جديدة – وهزم في الانتخابات جهاز حزب العمل في الهستدروت؛ وفي الليكود، انشق دافيد ليفي وأسس حزبًا اجتماعيًا يمثل المناطق الواقعة خارج وسط البلاد باسم «غيشر». وكان بالإمكان لوهلة الشعور بتحركات تكتونية لهزة أرضية. وفي أعقاب انتخابات آذار ٢٠٢١ في إسرائيل، صدرت تصريحات تشبه هزة أرضية وانفجارًا كبيرًا. والمشترك في كليهما هو احتواء أحزاب مواطني إسرائيل للعبة السياسية الشرعية. والسؤال: هل سيحدث انفجار كبير هذه المرة؟

* أستاذ علم الاجتماع الأنثروبولوجيا في جامعة بئر السبع، خبير في الاقتصاد السياسيّ ورئيس الجمعية السوسيولوجية في إسرائيل.

سأحلل في هذ المقال التطورات في السياسة الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، من خلال منهج نظري للاستعمار الاستيطاني – مع إضافة تنظيريّة حول فاعليّة (Agency) فلسطينية، تميل نظرية الاستعمار الاستيطاني إلى نسيانها – واقتراح لمفهمة السياسة القبلية في إطار الاستعمار الاستيطاني.

كانت الفرضية الأساسية لنظرية «الانفجار الكبير»، التي وضعها رامون، أن عملية أوسلو هي نتيجة لصراع قومي يتم حلّه بالفصل، من خلال تجاهل بُعده الاستعماري والحاجة إلى نزع شرعية عملية المصالحة. أما الفرضيّة الثانية فهي أن اليسار واليمين يعبران فعلًا عن مواقف سياسية مختلفة، وليس، مثلما سأدعي هنا، عن أسطورتين قوميتين تمنحان شرعية مختلفة لنظام التفوق اليهودي؛ أسطورة الوعد بأرض إسرائيل الكاملة لدى اليمين، وأسطورة الأمن لدى اليسار. وأسعى في هذا المقال إلى البحث بنظرة تاريخية في جولات الانتخابات الأربع في السنوات ٢٠١٩ – ٢٠٢١، والبحث فيما إذا كانت تبشر بانفجار كبير، وإذا كان الأمر على هذا النحو فما هي نوعية هذا الانفجار؟ ومن أجل ذلك سأحلل التطورات في السياسة الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، من خلال منهج نظري للاستعمار الاستيطاني – مع إضافة تنظيريّة حول فاعليّة (Agency) فلسطينية، تميل نظرية الاستعمار الاستيطاني إلى نسيانها – واقتراح لمفهمة السياسة القبلية في إطار الاستعمار الاستيطاني. وبعد الخلفية النظرية والتاريخية سوف أحلل بداية الجولات الثلاث الأولى، وأنتهي بتحليل الجولة الرابعة ونتائجها.

١. مفهمة التجنيد القبلي كجزء من الاستعمار الاستيطاني

تختبئ وراء الصور القبلية لليمين واليسار هويتان جماعيتان يهوديتان معاديتان لبعضهما، ومرتبطتان بالنظرة إلى الدين، الطبقة والأصل. اليمين مدعوم من المتدينين والتقليديين، الشرقيين والطبقة الدنيا، واليسار مدعوم من الطبقة الوسطى، العلمانيين والأشكناز. وحتى عندما لا يكون تطابق كامل بين هوية الناخبين، فإن هذه هي صورتهم في الخطاب العام. «اليسار» هو الذي يعرّف القومية الإسرائيلية مثلما يعتبرها المستوطنون الأوروبيون، الذين يتخيلون أنفسهم كقومية عصرية، عقلانية وعلمانية، ويعرّفون العربي الذي يقاوم الاستيطان كخطر أمني. لذلك، يعتبر «اليسار» متماهيًا مع قيم الاستيطان والأمن، مع حركة العمل الصهيونية والمؤسسة الأمنية. واليهودي الشرقي، المتدين والتقليدي هم «الآخر» المنحط بالنسبة لهم. وفي المقابل رسّخ «اليمين»، وفي مركزه حركة حيروت ومناحيم بيغن، الهوية الإسرائيلية على اليهودية، التقاليد اليهودية والوعد الإلهي بأرض إسرائيل. ونجح في الظهور كبديل لحركة العمل الصهيونية مع توسيع حدود دولة إسرائيل إلى أقاليم أرض التوراة في الضفة الغربية، ومطلب الاستيطان في أنحاء البلاد كافة. ينجح خطاب اليمين باحتواء «الآخرين» اليهود الذي ينظر إليهم «اليسار» كمنحطين، لكنهما كلاهما معًا يستثنيان العربي – الفلسطيني من تعريف القومية، ومن الشرعية السياسية، ويبرران استمرار الاستيطان بعد العام ١٩٦٧؛ هؤلاء بتسويغات أمنية وأولئك بتسويغات الوعد.

ثمة أهمية للإشارة إلى أنه على الرغم من أن اليسار واليمين يتحدثان بلغة مرتبطة بالصراع مع الفلسطينيين، لكن التصوّرات على حدة والواقع السياسي على حدة. هكذا كان في الماضي، وهكذا في الحاضر. حركة العمل الصهيونية، هي التي رسخت في الماضي السيطرة على الفلسطينيين في العام ١٩٦٧، وباشرت بمشروع المستوطنات – «الأمنية» – بينما بيغن هو الذي انسحب من سيناء إلى الحدود الدولية، وفكّك المستوطنات الأمنية التي أقامها حزب العمل في سيناء. وبعد مقتل رابين، كان الذي نفذ الانسحاب من الخليل هو نتنياهو، بينما فجّر باراك المحادثات مع عرفات في

ليست قبلية التقسيم «يسار – يمين» مرتبطة بمواقف سياسية، وإنما بأساطير قومية، وتضليل هويات جمعية بواسطة تغذية مشاعر الخوف والكراهية. حرّض «اليمين» ضد العرب والشراكة المحتملة لأحزاب «اليسار» معهم التي بدأت بخطوة رابين السياسية للشراكة مع حزبي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب العربي الديمقراطي في العام ١٩٩٢، فيما حرّض «اليسار» ضد الحريديين، الدين والمستوطنين «المسيانيين» في ائتلاف نتنياهو.

كامب ديفيد وقمع الانتفاضة الثانية في مراحلها الأولية. وهكذا تحديدًا على الفصل بين السياسة على أرض الواقع وبين الهويات الجمْعية لأنصارهم، أسّسوا حشد الدعم على الخوف والكراهية المتبادلة. وأنا أصف هذا الأمر بأنه قبلية. وليست قبلية التقسيم «يسار – يمين» مرتبطة بمواقف سياسية، وإنما بأساطير قومية، وتضليل هويات جمعية بواسطة تغذية مشاعر الخوف والكراهية. حرّض «اليمين» ضد العرب والشراكة المحتملة لأحزاب «اليسار» معهم التي بدأت بخطوة رابين السياسية للشراكة مع حزبي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب العربي الديمقراطي في العام ١٩٩٢، فيما حرّض «اليسار» ضد الحريديين، الدين والمستوطنين «المسيانيين» في ائتلاف نتنياهو. لم يولد الخطاب القبلي في العام ١٩٩٥، بعد الاغتيال، وإنما في العام ١٩٨١، عندما تعين على بيغن أن يُنتخب في ذروة أزمة اقتصادية واجتماعية هائلة، وقوبل بالعملة نفسها بواسطة شمعون بيريس ورفاقه. وتؤدي القبلية فوق السياسية إلى التقاطب ولا تفسح مجالًا للوسط، وهكذا، في هذه الانتخابات القبلية التقسيمية البارزة، حصل الحزبان على ٩٥ مقعدًا في الكنيست. وأدت إخفاقات حكم الليكود، إلى جانب التوازن «الديمغرافي» بين المجتمعات المتماهية مع «اليسار» و«اليمين»، إلى تشكيل حكومة الوحدة القومية بين ١٩٨٤ – ١٩٩٠. ولذلك كان إسحق رابين ملزمًا، من أجل القيام بخطوة سياسية كبيرة، أن يتحرر من القبلية. والاغتيال، للأسف، رسخ العداء، فاشتدّ الخوف والكراهية. وتحوّل الاحتشاد القبلي إلى عامل دائم، وإن كان بجرعات متغيرة، يحيّد إمكانية نقاشات سياسية في قضايا مختلفة، وحسم ديمقراطي استنادًا إلى آراء ومواقف. كذلك، أُبعدت مسألة استمرار السيطرة العسكرية الاقتصادية الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقصاء المواطنين الفلسطينيين من الحلبة السياسية الشرعية عن الخطاب العام، بدءًا من فترة السلام المتخيل، ١٩٩٥ – ٢٠٠٠. استمر هذا الحال في فترة المواجهات بـ«كثافة منخفضة» والخطوات أحادية الجانب منذئذ. والخطاب القبلي فعال للغاية في حشد الدعم الحزبي من أجل تغييب القضايا الأساسية لنظام غير ديمقراطي يستند إلى: التفوق اليهودي، سيطرة استعمارية، توسيع المستوطنات اليهودية.

٢. اغتيال رابين وإغلاق الحيز السياسي لحوار إسرائيلي - فلسطيني

أعاد اغتيال رابين فورًا الخطاب التقسيمي – الأسطوري، وعادوا جميعًا إلى الأطر المعروفة لخطاب «يسار – يمين»: رامون عاد إلى العمل، دافيد ليفي عاد إلى الليكود، وميرتس وشاس عادا ليكونا ذئبين تجاه بعضهما. وكما ذكرت، نجح رابين بمصادرة التحشيد القبلي التقسيمي الذي أنتج نوعًا من «التعادل» في الثمانينيات. وفي تلك السنوات، وعلى خلفية فشل الليكود من خلال اللبرلة الاقتصادية التي تسببت بتضخم مالي هائل، وعدم قدرته على إخراج الجيش الإسرائيلي من القتال المستمر في لبنان، بعد نجاحه في طرد منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، تشكلت حكومات الوحدة القومية التي حكمت في السنوات ١٩٨٤ – ١٩٩٠، ولجمت بسرعة التضخم المالي، وأخرجت الجيش الإسرائيلي من لبنان. أبرزت حكومات الوحدة القومية الكتلتين، بواسطة اتفاق بين الحزبين الأسطوريين، الليكود والعمل، واتفاقيات منفصلة بينهما وبين الشركاء الآخرين، وهي شراكة وُصفت لاحقًا بأنها «طبيعية». تمثّل شركاء الليكود بالأحزاب الدينية والحريدية – المفدال، موريشيت، أغودات يسرائيل

المصافحة التاريخية بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في البيت الأبيض في ١٣ أيلول ١٩٩٣. (الصورة لمكتب نشر حكومة الولايات المتحدة)

وشاس – وكان شركاء العمل أحزابًا علمانية، تمثل الطبقة الوسطى – العليا، وناخبين أشكناز – شينوي برئاسة أمنون روبنشطاين، ياحد برئاسة عيزر وايزمان وأوميتس برئاسة يغئال هوروفيتس.

كان سبب تفكك حكومة الوحدة في العام ١٩٩٠ الانتفاضة الفلسطينية، التي اندلعت على خلفية توسيع المستوطنات، والتبلور السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال دمج منظمات المجتمع المدني والتنظيمات الحزبية. وكرد فعل على الانتفاضة، أعلن رئيس هيئة الأركان العامة في حينه، دان شومرون، أنه لا يوجد لدى الجيش الإسرائيلي حلّ عسكري، وأن المطلوب هو حلّ سياسي. وعندها بدأ رابين، كوزير للأمن، يبحث عن شركاء فلسطينيين لحوار. ودفع تفكيك حكومة الوحدة في العام ١٩٩٠ برابين إلى طرح بديل سياسي لليكود وإلى فوز جارف. وساعدته في ذلك الهجرة الروسية أيضًا، ضغوط إدارة بوش ضد البناء في المستوطنات، والنخبة الاقتصادية أيضًا، التي سعت إلى الاندماج في العولمة والتحرر من المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

طرح رابين في هذه الظروف خطة اقتصادية للاستثمار في البنية التحتية داخل حدود ١٩٦٧ وليس في المناطق – «تغيير سلم أولويات» – والتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين من أجل الانفصال ووقف الإرهاب – «إخراج غزة من بات يام» – «خلال ٩ أشهر». وليس خلال الانتخابات فقط، وإنما بعدها أيضًا، كان رابين مدركًا للحاجة إلى الشرعية من جانب اليمين، ودعا شاس إلى حكومته، سوية مع ميرتس – وهما الحزبان اللذان يقطّران العدائية القبلية بين علمانيين – أشكناز من الطبقة الوسطى وبين المتدينين – اليهود الشرقيين من الطبقة الدنيا. ولكن بالإضافة إلى ذلك منح شرعية لشراكة مع الحزبين اللذين مثلا حينذاك المواطنين العرب – الفلسطينيين، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب العربي الديمقراطي – التي تسمى الآن «الأحزاب العربية» – واستند إلى تأييدهما من خلال الكتلة المانعة من خارج الحكومة، وخلال ذلك تم إبرام اتفاقيات ائتلافية تعود بالفائدة على السكان العرب.

كانت الخطوة الأكثر أهمية، بالطبع، منح الشرعية

كانت الخطوة الأكثر أهمية، بالطبع، منح الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات. واستند الإعدام الغوغائي لرابين إلى نفي شرعية اتخاذ قرارات حول مستقبل أرض إسرائيل بدعم «الأحزاب العربية». هذا هو خطاب التفوق اليهودي الأساسي، الذي كان «اليسار» و«اليمين» شركاء فيه حتى ذلك الحين، وقد كسره رابين.

لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات. واستند الإعدام الغوغائي لرابين إلى نفي شرعية اتخاذ قرارات حول مستقبل أرض إسرائيل بدعم «الأحزاب العربية». هذا هو خطاب التفوق اليهودي الأساسي، الذي كان «اليسار» و«اليمين» شركاء فيه حتى ذلك الحين، وقد كسره رابين. تم تصوير رابين كمن يخدم عرفات، ووضعت كوفية على رأسه قبل اغتياله. وقبل أسبوع من اغتياله، سُئل في مقابلة تلفزيونية عما إذا كانت إعادة مناطق استنادًا إلى دعم «الأحزاب العربية» شرعية، وأجاب أن مجرد السؤال هو عنصرية. وفعلًا، لقد اغتيل على خلفية عنصرية. والمشكلة هي أن القاتل انتصر، ومنذ الاغتيال استسلمت الأحزاب الصهيونية جميعها إلى المبدأ بأنه لا ينبغي إشراك أحزاب عربية في الحكومة، ولا من خارجها أيضًا. وتم الالتزام بهذا المبدأ حتى الجولة الرابعة، في انتخابات ٢٠٢١. وبرز استهداف الجمهور العربي بشكل خاص بأداء إيهود باراك وميرتس في سنوات حكمهم، في ١٩٩٩ – ٢٠٠١.

أعاد الاغتيال الحشدَ القبلي إلى الواجهة كما أسلفت، وجرى التعبير عن ذلك بانتخاب نتنياهو في العام ١٩٩٦، على الرغم من الظروف المستحيلة من خلال الغضب العام ضده في أعقاب الاغتيال، في معسكر اليمين السياسي أيضًا، بسبب دوره في التحريض. لكن الجميع كانوا في سنوات ولاية نتنياهو الأولى يوهمون أنفسهم بأننا في «عملية سلام»: اجتمع نتنياهو مع عرفات وتوصل معه إلى اتفاق انسحاب جزئي من الخليل، اخترع مصطلح «نبضة» لتدريج الانسحابات، بدل «عدم وجود تواريخ مقدسة» حسب مقولة رابين، ورسخ شعار الأسياد «يعطون سيتلقون، لا يعطون لا يتلقون» بدلًا من تلميح رابين أن دور عرفات في الصفقة محاربة حماس بدلًا من الجيش الإسرائيلي، في مقولته الشهيرة «ليس لديهم محكمة عدل عليا ولا «بتسيلم»».

لكن، في الوقت الذي اخترع فيه نتنياهو وهم «استمرار عملية السلام» – وأنا أميّز بين التخيل، الضروري لإحداث تغيير سياسي، وبين الوهم، كتضليل سياسي – أخذ المجتمع الإسرائيلي يتفكك إلى جاليات ثانوية، وبدأت أحزاب تفكر في كيفية تحصين ولاء أنصارها، الذين يسمون «البيس». ووصفوا ذلك في وسائل الإعلام «فئوية» ونهاية الأيديولوجيا، وأطلق عالم الاجتماع باروخ كيميرلينغ على ذلك تسمية التفكك لقبائل، و«نهاية الهيمنة الأشكنازية» – مجموعة المستوطنين القدامى الأشكناز العلمانيين الذين اخترعوا وفقًا لمصطلحاته «الإسرائيلية». وتفكك ائتلاف نتنياهو على خلفية التوتر بين الحزب الذي يمثل المهاجرين الناطقين بالروسية «يسرائيل هيوم» وبين الحريديين، وخاصة شاس، وتم التعبير عن ذلك في انتخابات العام ١٩٩٩ بواسطة الدعاية الانتخابية، وباللغة الروسية مباشرة – «شاس كونترول؟ نييت، ناش كونترول». وينبغي التشديد من الناحية النظرية، على أنه على الرغم من أن القبلية هي تضليل بالخوف والكراهية، لكن المجموعات الاجتماعية التي تتوجه إليها تخوض مواجهة، وتشعر بتلك العدائية. بل إنهم أحيانًا لا يغذون الكراهية وحسب، وإنما ينجرون وراءها.

وعززت التهجمات ضد شاس وزعيمه أرييه درعي الذي كان يحاكم في ذلك الحين، التأييد لحزبه، ونجح بشكل يفوق التوقعات في منافسة الليكود على أصوات مواطنين في المناطق خارج البلاد ووسطها، وحصل على ١٧ مقعدًا في الكنيست – والليكود برئاسة نتنياهو على ١٩ مقعدًا. ونافس اليسار العلماني هو الآخر في عدائه لشاس، بين ميرتس (١٠ مقاعد) وشينوي برئاسة تومي لبيد (٦ مقاعد). ومقابل التقاطب القبلي أخذ ينشأ ما يبدو «وسطية سياسية» من خلال

بيل كلينتون يتوسط الرئيس ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود بارك في منتجع كامب ديفيد يوم ١١ تموز ٢٠٠٠. (أ.ب)

شراكات بين قادة العمل والليكود. وانشق دافيد ليفي عن الليكود مرة أخرى، على خلفية السلام المتخيل وخلافات اقتصادية مع نتنياهو، وانضم إلى حزب العمل. وأطلقوا على الشراكة بينهم تسمية «إسرائيل واحدة» وحصلت على ٢٦ مقعدًا. وانشق وزير الأمن إسحق مردخاي عن الليكود وأسس سوية مع رئيس هيئة الأركان العامة المنتهية ولايته ليبكين شاحاك «حزب المركز». وانضم إليهم منشقان آخران عن الليكود؛ روني ميلو ودان مريدور، وكذلك المنشقان عن العمل، داليا رابين وأوري سافير. وكان بالإمكان الاعتقاد أن الأمر انتهى، وساعة الانفجار الكبير الذي تنبأ رامون بها قد حانت.

فشل ائتلاف باراك، الذي أخذ يتفكك خلال عام قبل الذهاب إلى مؤتمر كامب ديفيد، كان بالأساس حول عدم القدرة، والرغبة، بمواصلة طريق رابين السياسية، التي تستند إلى الحوار مع الفلسطينيين وشرعية «الأحزاب العربية»، إضافة إلى بناء ائتلاف على أساس توافق سياسي يفكك العدائية القبلية.

وتفككت حكومة باراك على خلفية غياب المفاوضات مع عرفات، مقاطعة «الأحزاب العربية» وتزايد العداء القبلي داخل الحكومة، وخاصة بين ميرتس وشاس.

لكن، كما أسلفت، ميرتس هو التعبير المقطّر وحسب عن قبيلة «اليسار». وتم التعبير عن موقف قاعدة أنصار باراك منذ مظاهرة فرحة الفوز على نتنياهو، عندما هتفت الحشود المتدفقة إلى ساحة رابين «إلا شاس». وعلى الرغم من أن باراك ادعى طوال حملته الانتخابية أن نتنياهو يشق الشعب، ورسخ شعار «حكومة الجميع». وظهر باراك في الساحة حينها كسياسي ينجر وراء قبيلة «قاعدة الناخبين اليسارية» المؤيدة له. وبرز هذا الانجرار مقابل خطاب رابين الشهير بعد فوزه، خطاب «أنا أقود»، مع رسالة واضحة بأنه لن ينجر وراء تحمس قاعدة ناخبيه من أجل الفوز، وطالب بحرية العمل من أجل دفع أهدافه السياسية قدمًا. وخرق باراك تعهداته بتشكيل حكومة الجميع، وأبقى جميع «الأحزاب العربية»، التي حصلت على ١٠ مقاعد،

انتهى الدور التاريخي لحزب العمل كحزب حاكم خلال ولاية إيهود باراك القصيرة والهدامة. وقد منح خلال ولايته الشرعية مجددًا لاستمرار السيطرة على الفلسطينيين، بواسطة ترسيخ أسطورة أن «لا خيار» وأننا ملزمون بمواصلة القتال لأنه «لا يوجد شريك» للسلام.

خارج الائتلاف، ولكنه أشرك المفدال (٦ مقاعد) كشريك شرف على الرغم من أن هذا الحزب كان جزءًا مركزيًا من التحريض ضد رابين، لكن في المقابل جعل باراك الشراكة مع شاس مشحونة. وكانت العدائية بين ميرتس وأجزاء من العمل وبين شاس طوال السنة الأولى لحكومته التعبير البارز عن الأزمنة الحديثة لـ«وهم السلام» وتجاهل استمرار توسيع المستوطنات وغياب المحادثات مع السلطة الفلسطينية، باستثناء التنسيق الأمني. ووفقًا لادعائي، كان إضعاف شعور «الإسرائيلية» المشترك والتفكك إلى فئات، نتيجة للسلام المتخيل الذي أنتجته عملية أوسلو. وبرزت بغياب الخوف والكراهية تجاه العدو الخارجي، الفلسطيني، الذي يكتل الأمة، التصدعات العميقة بين الأجزاء المختلفة للمجتمع الإسرائيلي. وخلال حكم باراك، دُفعت جانبًا الحاجة الملحة لتطبيق الاتفاقيات مع الفلسطينيين مقابل الصراعات الداخلية ضد شاس، وتم تخليد مكانة «الأحزاب العربية» المنبوذة.

انتهى الدور التاريخي لحزب العمل كحزب حاكم خلال ولاية إيهود باراك القصيرة والهدامة. وقد منح خلال ولايته الشرعية مجددًا لاستمرار السيطرة على الفلسطينيين، بواسطة ترسيخ أسطورة أن «لا خيار» وأننا ملزمون بمواصلة القتال لأنه «لا يوجد شريك» للسلام. وبدا كأن باراك أثبت في كامب ديفيد «أننا» نريد السلام، و«هم» رفضوا «اقتراحاته السخية». ولّدت خطوة باراك في كامب ديفيد والقمع العنيف للانتفاضة، بادعاء أنه يحظر الاستسلام للإرهاب، الهيمنة الحصرية لخطاب يميني، وأزالت بالكامل عن الأجندة إمكانية اتفاق سياسي كنتيجة لمفاوضات مع الفلسطينيين. وكان الموقف «المعتدل» لقبيلة «اليسار» الذي اتبعه باراك تنفيذ خطوات أحادية الجانب، لأنه «لا يوجد شريك»، بانسحابات أحادية الجانب لاعتبارات أمنية، خلافًا بخطاب «اليمين» المسياني الذي استمر بالمطالبة بالاستيطان في أنحاء البلاد كافة.

وهكذا تحول أريئيل شارون، الذي انتخب من أجل أن يقمع بالعنف «الانتفاضة الثانية»، تحت خلال شعار «دعوا الجيش الإسرائيلي ينتصر»، إلى عزيز قبيلة اليسار، عندما أعلن أن «الاحتلال ليس جيدًا لنا»، وطرح انسحابًا أحادي الجانب من قطاع غزة، من أجل تحييد مطلب إدارة بوش بإقامة دولة فلسطينية خلال ثلاث سنوات، وفقًا لـ«خريطة الطريق». نبعت موافقة شارون على دولة فلسطينية في خريطة الطريق، برأيي، من التبصر بأن «اليسار» أيضًا لا يعتزم إنهاء الاستعمار فعليًا، عندما اقترح إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. ونبعت مبادرته لإعادة الانتشار حول قطاع غزة، التي تسمى «خطة الانفصال»، من الاستنتاج أنه ليس بالإمكان إعادة احتلال مدينة غزة، مثلما فعل في مدن الضفة الغربية في عملية «السور الواقي» في العام ٢٠٠٢، وأن الأفضل بالنسبة للجيش الإسرائيلي الانسحاب من القطاع والسيطرة عليه من الخارج. وولد النقاش السياسي داخل الليكود، إلى جانب تأييد جميع الأحزاب من «يساره» للانسحاب، مرة أخرى وهم «انفجار كبير»: شارون انشق عن الليكود، وشمعون بيريس وحاييم رامون انضما إليه من أجل تأسيس حزب «وسط جديد»، «كديما»، قبل انتخابات العام ٢٠٠٦. وانشق بيريس عن الحزب بعد خسارته في الانتخابات الداخلية لصالح عمير بيرتس، الذي برز كرئيس للهستدروت في نضال «اليسار» الاجتماعي – الاقتصادي بادعاء أن بيرتس احتل الحزب بواسطة «كتائب شمال أفريقية». وفعلًا، أصوات كثيرة هربت من حزب العمل إلى كديما – وإلى حزب المتقاعدين – لكن الليكود كاد يتفكك بشكل مطلق (١٢ مقعدًا) عندما أيد قسم من ناخبيه كديما برئاسة

تفوق نتنياهو في «إدارة الصراع» و«الحفاظ على مستوى ألسنة اللهب» مقابل الفلسطينيين، خاصة مع عدم امتلاك المعسكر المضاد أي إستراتيجية. وخاض منذئذ معركتين كبيرتين في غزة – «عمود السحاب» في العام ٢٠١٢ و«الجرف الصامد» في العام ٢٠١٤ – لكنه نجح بعد ذلك في تقليص المواجهات إلى «جولات» تصعيد مراقبة.

إيهود أولمرت (٢٦ مقعدا) وفضّل آخرون أجندة عمير بيرتس الاجتماعية – الاقتصادية وصوتوا للعمل – ١٩ مقعدًا. ولفترة لم تستمر طويلًا، كان بالإمكان تخيل أي انفجار كبير سينجم، إذا تغلغل حزب العمل إلى معاقل مؤيدي «اليمين»، ويفقد الليكود قدرته على التحريض ضد «اليسار».

أدى قمع الانتفاضة الثانية، إعادة الانتشار حول قطاع غزة، رحيل عرفات وانتخاب أبو مازن رئيسًا للسلطة الفلسطينية، واستمرار مشروع المستوطنات دون عائق، إلى نشوء واقع جديد: حكم مشترك لحكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية والقطاع، واندلاع مواجهات عنيفة بين حين وآخر. ويطلق الجيش الإسرائيلي على اندلاع العنف تسمية «مواجهات بكثافة منخفضة»، والسؤال المطروح هو كيفية «احتوائها» و«إدارتها». وجرت في هذه الظروف نقاشات في أوساط المجتمع المدني الفلسطيني الذي بقي داخل إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ – عرب ٤٨ – مثقفين، أكاديميين وناشطين سياسيين، الذين صاغوا «وثائق التصور للمجتمع العربي»، التي نُشرت في نهاية العام ٢٠٠٧. حددت هذه الوثائق مطالب المجتمع العربي من الحكومة الإسرائيلية بمساواة كاملة واعتراف به كأقلية قومية، وتشكل الوثائق عمليًا مطلبًا لإنهاء الاستعمار الإسرائيلي داخليًا، من دون علاقة بالتطورات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبقدر معين، هذا اعتراف بنجاح الاستعمار الإسرائيلي في إخضاع الفلسطينيين الرازحين تحت حكم عسكري، وتطلع الفلسطينيين مواطني إسرائيل إلى عدم الاستسلام لنظام التفوق اليهودي. وبالإمكان النظر إلى هذه النقاشات ووثائق التصور على أنها بداية تحوّل يقود إلى اندماجهم في السياسة الإسرائيلية في الجولات الانتخابية الأربع في الأعوام ٢٠١٩ – ٢٠٢١.

٣. نشوء الطريق المسدود في العام ٢٠١٩ وثلاث جولات انتخابات دون حسم

أقترح النظر إلى فشل حكومة كديما – العمل برئاسة أولمرت، مع عمير بيرتس كوزير أمن في حرب لبنان الثانية ومع إيهود باراك كوزير أمن في العملية العسكرية الأولى في غزة – الرصاص المصبوب – كمبشر بعصر الهيمنة بلا منازع لحكم نتنياهو. جعلت نظرة «أحادية الجانب» والحاجة الدائمة إلى «إدارة الصراع» بدلًا من السعي إلى إنهائه، وتبريره بواسطة أسطورة «عدم وجود شريك»، جعلت قدرة نتنياهو على المناورة السياسية مفضلة على أي بديل آخر. يستخدم نتنياهو بموهبة كبيرة الحشد القبلي من أجل حشد التأييد لليكود، ويشق صفوف معارضيه، ويستعين بالأحزاب المدعومة من ناخبي «اليسار» من أجل تشكيل ائتلاف برئاسته. هكذا تحالف مع حزب العمل الضعيف برئاسة باراك في العام ٢٠٠٩ (١٣ مقعدا) من أجل تحييد كديما برئاسة تسيبي ليفني، وهكذا تحالف مع حزب يائير لبيد (١٩ مقعدًا) الذي تأسس في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية في العام ٢٠١١، وضمّه إلى «تحالف الإخوة» المعادي للحريديين مع المفدال الكبير برئاسة بينيت – البيت اليهودي(١٢ مقعدًا) في العام ٢٠١٣. ونجح بالاستعانة بأصوات احتجاج القبيلة التي صوتت لكاحلون في العام ٢٠١٥ (١٠ مقاعد) وشكل حكومة صمدت ٤ سنوات، حتى انتخابات العام ٢٠١٩.

تفوق نتنياهو في «إدارة الصراع» و«الحفاظ على مستوى ألسنة اللهب» مقابل الفلسطينيين، خاصة مع عدم امتلاك المعسكر المضاد أي إستراتيجية. وخاض منذئذ معركتين كبيرتين في غزة – «عمود السحاب» في العام ٢٠١٢ و«الجرف الصامد» في العام ٢٠١٤ – لكنه نجح بعد ذلك في تقليص المواجهات إلى «جولات»

تصعيد مراقبة. وكانت مشكلته الأساسية في أدائه مقابل الجيش ووزراء الأمن، وهؤلاء أحدثوا، برأيي، أزمة الطريق المسدود في العام ٢٠١٩.

وإذا كانت اتفاقيات أوسلو قد قادت إلى تحقيق هدف النخب الاقتصادية بالاندماج في الاقتصاد العالمي ورفع المقاطعة عن إسرائيل، فإن هدف النخب العسكرية استمرار التعاون مع قوات الأمن في السلطة الفلسطينية. وبذلك يدخل قادة الجيش ووزير الأمن أحيانًا إلى مواجهة مع رئيس الحكومة، وليس نتنياهو فقط، ولكن نتنياهو خصوصًا. دخل غالبيتهم إلى السياسة بعد تسريحهم، وتلقى معظمهم دعم قبيلة «اليسار»، التي تتمسك بأسطورة الأمن كعلامة على هويتها الجماعية. هكذا حدث لقادة الجيش الذين حاولوا لجم نتنياهو في الأعوام ١٩٩٦ – ١٩٩٩، الذين انشقوا وأسسوا حزب المركز، أو انضموا إلى حزب العمل برئاسة باراك. لكن عندما قاد الجيش عملية قمع الانتفاضة تنكروا لمحاولات باراك من أجل وقف العنف، وفي مقدمتهم شاؤول موفاز وبوغي يعالون. لكن لاحقًا، بعد انشقاقهم عن الليكود، عادوا وانضموا من أجل بناء «حزب وسطي»، ككيان غايته لجم نتنياهو. عارض يعالون كرئيس لهيئة الأركان العامة الانسحاب أحادي الجانب من غزة، وأقيل من جانب وزير الأمن موفاز. وحقق تعيين باراك وزيرًا للأمن في الأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ الهدوء لنتنياهو مقابل الجيش، وهكذا كان تعيين يعالون بعد ذلك. لكن جميع وزراء الأمن في حكومات نتنياهو عارضوه لاحقًا، سواء أكان هذا باراك أم يعالون، بينيت أم ليبرمان.

اندلعت الأزمة الكبرى التي أدت إلى الطريق المسدود في العام ٢٠١٩ في وقت متأخر أكثر، مع اندلاع الانتفاضة الثالثة، أو ما يسمى في الخطاب الإسرائيلي «انتفاضة الأفراد»، وأنا فضّلت تسميتها انتفاضة الأولاد. فقد خرج أولاد يائسون من السيطرة الإسرائيلية من دون أي مقاومة من جانب السلطة الفلسطينية، في نهاية العام ٢٠١٥، إلى عمليات استهداف إسرائيليين، جنود أو مدنيين، من خلال تشكيل خطر على حياتهم. وتحولت حياة الفلسطينيين إلى رخيصة، بحيث أنه من دون أي حاجة دفاعية تمت تصفية المهاجمين في معظم الحالات، من دون أي انتقاد أو رقابة. ولم يكن لدى الجيش الإسرائيلي سيطرة على أجواء التصفية هذه، لكن لم تكن قدرة أيضًا على السيطرة على هجمات الفلسطينيين، التي كانت مبادرات شخصية وفردية وليست ثمرة عمل أي تنظيم كان. لذلك رأى قادة الجيش وجود حاجة من أجل تهدئة الخواطر والتوصل إلى حوار وتعاون مع السلطة الفلسطينية. وفي المقابل، فضّل نتنياهو اتهام أبو مازن كمسؤول عن «العمليات»، ومنح الدعم لعمليات قتل المهاجمين دون رقابة. ووصلت المواجهة بين قادة الجيش ووزير الأمن إلى ذروتها لدى قتل الجندي إليئور أزاريا مهاجمًا فلسطينيًا في الخليل، كتثبيت للقتل بعد مطالبة ناشطين كهانيين من البؤرة الاستيطانية في الخليل بتصفية المهاجم. وقبل أيام معدودة من هذه الحادثة، تمت تصفية فتاة عمرها ١٣ عامًا بعدما هاجمت المارة في سوق محانيه يهودا بمقص، وجرى توثيق ذلك بمقاطع فيديو. وادعى رئيس هيئة الأركان العامة، غادي آيزنكوت، في خطاب توبيخي أن الجيش الإسرائيلي هو جيش قوي، مهني وعليه الحفاظ على أخلاقه، ولذلك هو «لا يريد أن يفرغ جندي مشط ذخيرة على فتاة ابنة ١٣ عامًا تحمل مقصًا».

ندد قادة الجيش بالقتل في الخليل وحاكموا أزاريا، بدعم من وزير الأمن بوغي يعالون، كي يكون عبرة، لكن تشكلت ضدهم حركة اجتماعية حقيقية من أجل دعم أزاريا، وتم أيقاظ قبيلة «اليمين» لتقف إلى جانبه. وصفت هذه الحركة أزاريا بأنه «ابننا جميعا»، ودفعت نتنياهو إلى التعبير عن تعاطف مع الجندي وعائلته. والقبلية، التعاطف مع الجندي اليهودي الشرقي الذي يقطن خارج وسط البلاد، مقابل النخب العسكرية المتماهية مع «اليسار»، انبثقت من جهة غير متوقعة. فقد عبّر أفيغدور ليبرمان عن دعم علني للقاتل، وسارع نتنياهو إلى ضمّ حزبه إلى الائتلاف، وإقالة وزير الأمن يعالون، الذي دعم قادة الجيش، وعيّن ليبرمان مكانه. وإثر ذلك بدأ يعالون بناء جبهة من ضباط الجيش من أجل الإطاحة بنتنياهو. ولم تحدث المواجهة مع ليبرمان كوزير أمن، لأنه حصل على منصب فارغ من الصلاحيات، التي تولاها نتنياهو. وتحولت الأصوات العدائية التي أطلقها ليبرمان كمعارض يميني، إلى سخرية عندما حصل على المنصب واكتشف أن نتنياهو «يدير الصراع» ويسيطر على «ارتفاع ألسنة اللهيب»، ويلجم الجيش، ويمنعه من تحقيق أي مكسب سياسي من كونه وزير الأمن، الأمر الذي يمثّل في تقديري، خلفية الشرخ الشخصي

إلا أنه في موازاة أفول أحزاب اليسار الصهيوني التقليدية، أخذت تتبلور خلال الجولات الثلاث الأولى القائمة المشتركة المؤلفة من الأحزاب الأربعة المدعومة من المواطنين الفلسطينيين. وبدأ هذا كرد فعل على سن قانون رفع نسبة الحسم الذي بادر إليه افيغدور ليبرمان، وهو تشريع كانت غايته الصريحة استهداف تمثيل الأحزاب العربية بواسطة منع تمثيلها في الكنيست.

بين ليبرمان ونتنياهو، ويضاف إلى الشرخ في قاعدة مؤيدي ليبرمان الناطقين بالروسية، الذين يُمنعون من الاعتراف بهم كيهود ومن الزواج المدني.

حدث الفراغ الكبير في أحزاب «اليسار التقليدية»، ميرتس والعمل، إثر تأسيس حزب « كاحول لفان» (أزرق أبيض)، برئاسة رؤساء هيئة الأركان العامة الثلاثة السابقين: يعالون وأشكنازي وغانتس، الذين تحالفوا مع «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، ممثل الطبقة الوسطى العلمانية، وأقاموا «كاحول لفان». وحدث انتقال أصوات قبيلة اليسار نحو «كاحول لفان»، بين أمور أخرى، بسبب حقيقة تنافس مرشحَين من أصول مغربية، وليس منّا، على قيادة حزب العمل: آفي غباي، الذي يمثل تيار اليهود الشرقيين التقليديين تبرجزوا وانتقلوا إلى تأييد أحزاب الوسط، مقابل عمير بيرتس الذي سعى إلى مواصلة تمثيل ذلك الجمهور اليهودي الشرقي في المناطق وسط البلاد وخارجها، والذي يصوت في معظمه لليكود وشاس. وانتقل ناخبو العمل في معظمهم للتصويت لصالح «كاحول لفان» منذ الجولة الأولى، ولكن ناخبي ميرتس أيضًا، الذين رأوا أن مهمتهم الأساسية إزاحة نتنياهو، تخلوا عن ميرتس، الذي تجاوز نسبة الحسم بصعوبة، بمساعدة الناخبين العرب وترشيح عيساوي فريج في المكان الرابع.

لكن ما تسبب بالجولتين اللاحقتين كان رفض أفيغدور ليبرمان الانضمام إلى ائتلاف اليمين برئاسة الليكود، مع الأحزاب الحريدية وأحزاب الصهيونية الدينية، على الرغم من، وربما بسبب، أنه كان الشريك الأكثر إخلاصًا لحكومات نتنياهو جميعها منذ العام ٢٠٠٩. وانتقاداته ضد الحريديين، التي تميّز قبيلة «اليسار»، منحته مكانة عزيز المعسكر، وأبرز يائير لبيد مشاركته لوجهة نظر ليبرمان، ونتنياهو وصفه كيساري. وعلى الرغم من شراكة ناشطي يمين بارزين في «كاحول لفان» و«يسرائيل بيتينو»، حظيت أحزاب المعارضة بتسمية «يسار – وسط». وبغياب شركاء من أجل تشكيل حكومة، توجه نتنياهو إلى جولة انتخابات ثانية وثالثة، بهدف الوصول إلى ائتلاف يمنحه شرعية على الرغم من التحقيقات ضده بارتكاب مخالفات الرشوة، الاحتيال وخيانة الأمانة. تحول التحقيق إلى الموضوع المركزي لدى الأحزاب المعارضة له. ومنذ نهاية العام ٢٠١٦، بدأت مجموعة من المواطنين التظاهر أسبوعيًا قبالة بيت المستشار القضائي للحكومة، افيحاي مندلبليت، في بيتاح تيكفا، بادعاء أنه يؤخر التحقيق والمحاكمة. وقام هؤلاء المتظاهرون بدور مهم في المظاهرات ضد نتنياهو في العام ٢٠٢٠ – التي تُسمى «بلفور» بسبب موقعها مقابل منزل رئيس الحكومة – وفي بلورة الخطاب القبلي الذي يركز عليه شخصيًا من خلال شعار «إلا بيبي».

جرى التعبير عن قبلية ناخبي اليسار التقليدي، العمل وميرتس، ليس فقط من خلال هروب الأصوات إلى «كاحول لفان»، وإنما برفض إمكانية منافسة «اليسار» على أصوات ناخبي «اليمين»، والذي حاول تنفيذه آفي غباي وعمير بيرتس، وكل واحد منهما في اتجاهه. وتم الاشتباه بهما فورًا كشركاء محتملين لنتنياهو. ودفع مطلب الولاء للقبيلة بيرتس في نهاية الأمر إلى حلق شاربه، رمز شرقيته، في الجولة الثانية، وإلى توحيد العمل مع ميرتس، في الجولة الثالثة. وأدت هذه الوحدة إلى هروب أصوات أكبر، بحيث أنهما معًا حصلا على ٧ مقاعد فقط، وانضم ٣ منهم إلى حكومة نتنياهو، في أعقاب الانشقاق في «كاحول لفان» وانضمام غانتس إلى الحكومة.

إلا أنه في موازاة أفول أحزاب اليسار الصهيوني التقليدية، أخذت تتبلور خلال الجولات الثلاث الأولى القائمة المشتركة المؤلفة من الأحزاب الأربعة المدعومة

من المواطنين الفلسطينيين. وبدأ هذا كرد فعل على سن قانون رفع نسبة الحسم الذي بادر إليه افيغدور ليبرمان، وهو تشريع كانت غايته الصريحة استهداف تمثيل الأحزاب العربية بواسطة منع تمثيلها في الكنيست. تشكّل في الجولة الأولى تحالفان، وتجاوزت القائمة العربية الموحدة والتجمع الوطني الديمقراطي نسبة الحسم بصعوبة، وحصلت قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير على ٦ مقاعد. واتحدت الأحزاب الأربعة قبل الجولة الثانية وشكلوا القائمة المشتركة، التي حصلت على ١٣ مقعدا في أيلول ٢٠١٩، وعلى ١٥ مقعدًا في آذار ٢٠٢٠، وتحولت إلى ثالث أكبر حزب في الكنيست. تجدر الإشارة إلى أن زيادة قوة المشتركة وزيادة ضلوع المواطنين العرب في الانتخابات جاء على خلفية إنجازات القائمة في زيادة ميزانيات الحكومة، ورغبة وزارة المالية منذ سنوات عدة في تنمية الطبقة الوسطى العربية من أجل تطوير الاقتصاد وزيادة حصة العرب في زيادة الناتج القومي الخام. أي أن زيادة قوة المشتركة هو تعبير أيضًا على نمو الطبقة الوسطى العربية، الأمر الذي منحها قوة من أجل تحقيق إنجازات أخرى. وبالطبع، هذا كله في إطار الاقتصاد النيو ليبرالي الذي يشجع التبرجز والفردانية الليبرالية تحت نظام التفوق اليهودي.

طرح نجاح القائمة في الجولة الثالثة بصورة علنية إمكانية تشكيل ائتلاف من أحزاب المعارضة بدعمها، بوجود ٦٢ عضو كنيست. وبالمناسبة، في الجولة السابقة أيضًا كان هذا ممكنًا، بوجود ٦٥ عضو كنيست، لكن لم يتم بحث هذه الإمكانية أبدا. وقرار القائمة المشتركة دعم ترشيح غانتس لتشكيل الحكومة حولها فورًا إلى جزءمن اللعبة السياسية، حتى عندما أدت المعارضة لتشكيل حكومة كهذه في نهاية الأمر الانشقاق في «كاحول لفان» والعمل، وانضمام المنشقين برئاسة غانتس إلى حكومة نتنياهو. وحدث هذا رغم استعداد بيش عتيد، بوغي يعالون وليبرمان، إضافة إلى حزب العمل وميرتس، لتشكيل حكومة تستند إلى دعم القائمة المشتركة. أي أنه كان لنجاح القائمة المشتركة وشرعية التحالف معها دور مركزي في التطورات السياسية بعد الجولة الثالثة، وأولئك الذين خرقوا تعهدهم بالإطاحة بنتنياهو وفككوا أطرهم عوقبوا في صندوق الاقتراع في الجولة الرابعة في آذار ٢٠٢١: القائمة برئاسة غانتس تراجعت إلى ٨ مقاعد، وعمير بيرتس هُزم داخل حزب العمل. لكن نتنياهو نجح مرة أخرى في العام ٢٠٢٠ في تشكيل حكومة بفضل نقل أصوات قبيلة «اليسار»، التي انتخبت أحزاب «يسار – وسط» وتحالفت في نهاية الأمر مع الليكود، مثل الحكومات التي شكلها في الأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٣ و٢٠١٥. لكن خيانة الأمة كانت أشد هذه المرة، بسبب التعهد الواضح من جانب غانتس وبيرتس بعدم الانضمام إلى نتنياهو، ومركزية الشعار «إلا بيبي». وكانت أزمة كورونا ذريعة خرق هذا التعهد، لكن كان من ورائها عدم الاستعداد لتشكيل حكومة بمشاركة «الأحزاب العربية»، التي ازدادت قوتها واتحدت في القائمة المشتركة. وأدت هذه الحقيقة إلى اشمئزاز كبير من السياسة واللعبة الديمقراطية للانتخابات المتكررة. وأدرك نتنياهو أنه ليس باستطاعته الحصول على عفو بواسطة نتائج الانتخابات، وشكل حكومة تناوب، وتعهد بأن يستبدله غانتس بعد سنة ونصف السنة، وخرق تعهده، الأمر الذي أوصل الاشمئزاز إلى ذروة، وخفّض نسبة التصويت في الجولة الرابعة.

٤. ماذا تغير في الجولة الرابعة؟

استندت حملة نتنياهو لدى اقتراب انتخابات آذار ٢٠٢١ على نجاحه في الحصول على لقاحات فايزر، والتعهد بأن تتمكن العائلة كلها من الاحتفال بالفصح اليهودي، وعندما ننشد ما الذي تغير هذه الليلة، بإمكاننا الإجابة أننا «جميعنا تلقينا التطعيم في هذه الليلة». أي أنه خلافا للأسلوب القبلي التحريضي للحملات السابقة، «إما بيبي أو الطيبي»، لم تستند الحملة في الجولة الرابعة فقط على حشد قبيلة «اليمين» وإنما على إنجازين بارزين: التطعيم الأسرع والأشمل في العالم، وتحقيق «سلام مقابل سلام» مع الإمارات المتحدة. إضافة إلى ذلك نجح في شق صفوف خصومه. وبعد الإنجاز الكبير في شق «كاحول لفان» والشق الفعلي لحزب العمل، عمل على شق القائمة المشتركة، وكذلك حزب يمينا برئاسة نفتالي بينيت، الذي وصل مثل باقي وزراء الأمن السابقين إلى صدام مع نتنياهو حول صلاحياته. وانسحب بينيت من الحكومة وتحول إلى معارضة، خاصة في المجال السياسة الاقتصادية والصحية المتعلقة بكورونا. وكانت غاية الانشقاق في يمينا، وتحالف الحزب الديني المتطرف الذي يتحول إلى حريدي «الاتحاد القومي» برئاسة بتسلئيل سموتريتش

مع حزب الترانسفير برئاسة بن غفير، منع فقدان معسكر نتنياهو أصواتًا، ومن أجل ضمان ألا يتحالفوا في أي حال مع معارضيه. لكن الإنجاز الأكبر كان مغازلة القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس، وشق القائمة المشتركة، وتحويلها إلى بيضة القبان، ما أدى إلى تراجع التمثيل من ١٥ مقعدًا إلى ١٠، وذلك بسبب تراجع كبير أيضًا في نسبة المصوتين الذين سئموا من أحزابهم.

ما الذي تغير في الجولة الرابعة إذاً؟ لقد رصدتُ ظاهرتين متناقضتين بتأثير كورونا: ١. تحول يميني خطير، رفع قوة أحزاب اليمين سوية مع الحريديين من ٥٨ مقعدًا إلى ٦٥ مقعدًا؛ ٢. سياسة مقاطعة تجاه «الأحزاب الحريدية» ضعفت قليلًا، مقابل اشتداد العداء تجاه الأحزاب الحريدية. مقاطعة الأحزاب الحريدية والعربية، التي تمثل مجتمعات معزولة، هي التي وضعت الجولات الأولى في طريق بدون مخرج، وأدت إلى تشكيل «حكومة الكورونا»، من خلال خداع ناخبي «اليسار – وسط». وإذا تم تنفيذ التعهدات عشية الانتخابات بمواصلة المقاطعة، فإنه لن يكون بالإمكان تشكيل ائتلاف – وكُتب المقال في الوقت الذي لم تُحسم فيه مسألة تشكيل الحكومة. وفي جميع الأحوال، إذا تشكلت حكومة من خلال خرق تعهدات المقاطعة، سواء برئاسة نتنياهو أم برئاسة أحد معارضيه، ستكون حكومة كهذه يمينية أكثر من الخيارات التي كانت موجودة في الجولات السابقة.

كيف حدث هذا؟ لقد بدأ التحول في السنة الأخيرة، سنة مواجهة الحكومة وباء كورونا، مرّ قسم من قادة اليمين خلالها بعملية تسييس وتحرر من الخطاب القبلي «بيبي وحسب»، بينما مرّ ناخبو اليسار – وسط بعملية نزع تسييس قبلية متسارعة، في أعقاب خيبة الأمل من غانتس، الذي قادهم إلى استعداد للتصويت لمرشحي اليمين الأيديولوجي أيضًا، من أجل أن نتحرر من بيبي وحسب. ويُختزل هذا الموقف بشعار «إرحل» ووصف المتظاهرين في بلفور لنتنياهو بأنه «الديكتاتور».

إذا كان التقاطب القبلي في الجولات الثلاث الأولى بين معسكرين متعاديين، «بيبي وحسب» لدى أولئك الذين يسمون «اليمين» و«إلا بيبي» لدى أولئك الذين يسمون «يسار – وسط»، فإنه جرى في الانتخابات الحالية طمس صورة التقسيم، وكانت المنافسة على أصوات الناخبين متعددة الاتجاهات. وتنبأت معظم الاستطلاعات بنزوح كبير لناخبي «يسار – وسط» باتجاه «يمينا» و«تيكفا حداشا» – حزب غدعون ساعر وعدد من المنشقين عن الليكود – وصورت «كاحول لفان» وميرتس عند عتبة نسبة الحسم. وفي نهاية الأمر كان النزوح أكثر اعتدالًا، وحصل ساعر على ٦ مقاعد «فقط» – مقابل ٩ في الاستطلاعات الأخيرة – وبينيت ٧ – مقابل ٩ في الاستطلاعات – بينما «كاحول لفان» حصل على ٨ مقاعد وميرتس على ٦ مقاعد، على الرغم من التوقعات بأنهما عند عتبة نسبة الحسم. وبكلمات أخرى، فإن قسمًا من الناخبين القبليين الذي درسوا التصويت لمرشحين يمينيين «عادوا إلى البيت»، مثلما دعتهم الأحزاب التي كانت عند عتبة الشطب. وعلى الرغم من ذلك، كان التغيير لصالح أحزاب اليمين كبيرًا، سواء بزيادة قوة معسكر الليكود – الحريديين من ٥٨ إلى ٦٥ عضو كنيست، أو بالوزن الحاسم الذي حصل عليه الحزب الأكثر تطرفًا من أنصار الترانسفير، الصهيونية الدينية، التي حصلت على ٦ مقاعد. وسوية مع «يمينا» ازدادوا من ٥ – ٧ مقاعد في الجولات الثلاث الأولى إلى ١٣ مقعدًا – إضافة إلى مقعد تبرع به نتنياهو للاتحاد القومي في قائمة الليكود. وكان تزايد قوة الأحزاب الدينية، وخاصة التي يرأسها ساعر وبينيت، بفضل التصويت القبلي «إلا» من جانب مؤيدي «اليسار – وسط».

الأمر الذي غير الوضع السياسي بين الجولات الثلاث السابقة المقسمة بشكل ثنائي، وبين الجولة الرابعة هو، كما ذكر أعلاه، سنة الكورونا. والمجتمعان الأكثر معاناة من كورونا هما الحريديون والمواطنون العرب. وهاتان المجموعتان السكانيتان الأكثر فقرًا داخل الخط الأخضر، وفيهما عائلات كبيرة واكتظاظ سكني مرتفع للغاية. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام شددت على خرق تعليمات الإغلاق في أعراسهما، كان هناك فرق بارز في أداء قيادة كلا المجموعتين. عملت القيادة العربية من أجل لجم الخروقات، القيادة السياسية والقيادة الدينية أيضًا، وبرزوا في مكافحة كورونا أيضًا بفضل تمثيلهم المفرط في الطواقم الطبية في المستشفيات. وفي المقابل، تصرفت قيادة الحريديين الدينية والسياسية بصورة تساعد وحتى أنها تشجع على خرق التعليمات، الأمر الذي أثار غضبًا كبيرًا عليهم من جانب باقي الجمهور، الذي تضرر صحيًا واقتصاديًا من اتساع

تناقل العدوى.

وبكلمات أخرى، طرأ تغير في أوساط أجزاء كبيرة من الجمهور في النظرة إلى المجموعتين: فيما خضع الحريديون إلى نزع شرعية أخرى إضافة إلى تلك التي كانت موجودة لدى باقي الجمهور، حصل الجمهور العربي على تقدير لسلوكه. وجرى التعبير عن ذلك بتغيير بـ ١٨٠ درجة مئوية في نظرة نتنياهو إليهم، الذي انتقل من حملة كراهية قبلية ضد العرب و«اليسار»، الذين يوافقون على الاعتماد عليهم في الائتلاف، إلى تعابير التماثل مع ضائقة العرب، وحملة تجنيد أصوات من بينهم. وخطوة ليست أقل أهمية هي التقرب من القائمة العربية الموحدة وتشجيع الانشقاق عن المشتركة، وهو انشقاق استعان أيضًا بالتقارب مع الدول العربية المحافظة، والسلام مع الإمارات المتحدة. وشرعية القائمة العربية الموحدة شقت الطريق إلى شرعية القائمة الموحدة من جانب يائير لبيد، وحولت القائمتين، اللتين ضعفتا جدًا انتخابيًا في الجولة الرابعة، إلى شريكتين ليس فقط لألعاب «شرب الأصوات» مقابل الأحزاب الصهيونية، وإنما لألعاب تشكيل الائتلاف بعد الانتخابات.

أحدثت خطوات نتنياهو السياسية، الاقتصادية والصحية في فترة كورونا التغيير في مواقف اليمين، وبمضمون حملة الانتخابات. وعلى الرغم من أن نتنياهو نجح في شق أحزاب معارضيه – «كاحول لفان»، العمل، المشتركة ويمينا – إلا أنه أثار اعتراضات لم تكن موجودة من قبل، في أعقاب الإدارة الفاشلة لكورونا إثر اعتباراته السياسية. وكان في صلب الانتقادات تأجيل المحاكمة ضده بواسطة الإعلان عن إغلاقات من أجل الوصول إلى الانتخابات في وضع مثالي يسمح له بالحصول على حصانة في حكومة ٦١ عضو كنيست مع شركائه. وأحدثت خيبة الأمل من غانتس وانشقاق المشتركة يأسًا واغترابًا في أوساط ناخبي «اليسار»، فيما أدى الغضب على نتنياهو بسبب سياسة الإغلاقات، الإخفاقات في مكافحة كورونا، حجب قدرات جهاز الأمن من أجل منع زيادة شعبية وزير الأمن بينيت، الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالمستقلين والعاملين، انتقادات قادة يمينيين، إلى تحويل بينيت إلى موقف معارض، ودفع ساعر، شاشا بيطون وآخرين إلى الانشقاق عن الليكود والانضمام إلى أولئك الذين يطالبون الإطاحة بنتنياهو.

وفيما يهاجمه منتقدوه من اليمين سياسيا بسبب الإخفاقات في إدارة كورونا، ويرد نتنياهو بالتلويح بإنجاز اللقاحات، كانت أحزاب «اليسار – وسط» تتلعثم بالأساس، وعادوا إلى نفي شرعية نتنياهو، وأطلقوا صرخات «أنقذونا» وأنها قد تُشطب إثر توقعات الاستطلاعات كأنها عند عتبة نسبة الحسم. وخلال فترة كورونا، انعدام الثقة بنتنياهو والمظاهرات في بلفور ضده، علقت أحزاب اليسار التقليدي في تناقض، إثر انقسام جمهور ناخبيهم حيال كورونا. وأحدث انعدام الثقة بنتنياهو وتضليله لدى قسم من ناخبي أحزاب اليسار، وخاصة في أوساط الشبان، أجواء تحفظ من مخاطر كورونا الحقيقية، وكذلك إزاء الإغلاقات، ووضع الكمامات، وكذلك انتقادات على اللقاحات والشارة الخضراء.

كان بإمكان نتنياهو في أعقاب انقسام جمهور معارضيه، التلويح بإنجازه الحقيقي: الاتفاق مع فايزر وتطعيم أغلبية السكان، فيما تعجز المعارضة عن الإشارة بالقوة المناسبة إلى الإخفاق الرهيب في العدد القياسي للمصابين بالعدوى – ٩٠,٠٠٠ للمليون نسمة – وهي نسبة أعلى من تلك الرهيبة في أوروبا الغربية كلها وأميركا الجنوبية التي تفتقر للسيطرة. وكانت إسرائيل رائدة في مستوى تناقل العدوى عالميًا سوية مع الولايات المتحدة، لكن نتنياهو نجح بالتهرب من الانتقادات على فشله من جانب اليسار، بينما الأحزاب اليمينية فقط، برئاسة ساعر وبينيت، وجهت انتقادات ثاقبة على إخفاقاته بصورة ركزت على الاقتصاد، الصحة، التعليم وعملية اتخاذ القرارات.

وعمليًا، الذي أنقذ نتنياهو هو جهاز الصحة العام المتميز في إسرائيل، والذي عمل طوال سنوات من أجل تجفيف سياسة تقشف نيو ليبرالية. وعلى الرغم من التجفيف، ما زال هذا الجهاز يتفوق في خدمته العامة، المجتمعية، العالمية والمهنية، وبفضله كان مستوى الوفيات متدنيًا جدًا قياسًا بانتشار الفيروس المرتفع – وهو أقل انتشارًا من الدول التي ضربت أرقامًا قياسية في أوروبا، أميركا الجنوبية والولايات المتحدة. يجدر التذكير هنا بالسياق الاستعماري الاستيطاني لإقامة جهاز صحة منفصل لليهود، وتحول مع مرور الوقت إلى جهاز صحة لخدمة جميع مواطني الدولة. وإبان الانتداب البريطاني كان جهاز الصحة العام ضعيفًا جدًا، والخاص مكلفًا جدًا. وأقامت أحزاب العمال

وفي الختام، ثمة أهمية للتشديد على أن قبلية الجمهور الذي يسمى «اليسار» والشعار «إلا بيبي» هي المسؤولة عن التحول اليميني في هذه الانتخابات. فالقبلية هي فوق سياسية، وتحشد الدعم بواسطة مشاعر الانتماء للمجموعة، والعداء والخوف من الآخر، وليس بواسطة نقاش سياسي في القضايا المركزية الماثلة أمام الدولة.

الصهيونية صندوق مرضى – عام – وفّر خدمات صحية لأعضاء الهستدروت العامة للعاملين العبريين في أرض إسرائيل، بتمويل المؤسسات الصهيونية. ولاحقًا، أقامت أحزاب منافسة صناديق خاصة بها – ليئوميت، مكابي، ومزراحي – وبذلك كان لدى المستوطنين اليهود خدمات صحية عامة متطورة ومستقلة، شكلت أجهزة مركزية لدولة الرفاه اليهودية المستقبلية. وفقط في العام ١٩٥٩ جرى استيعاب المواطنين العرب في صفوف الهستدروت العامة وخدماتها الصحية، وتم في العام ١٩٩٥ سن قانون الصحة الحكومي الذي شمل مواطني إسرائيل كافة في التأمين الصحي، أثناء حكم رابين.

وبفضل جهاز صحة تنافسي متميز، حظيت إسرائيل بالاتفاق الخاص مع فايزر، الذي ضمن تحولها إلى الدولة الأولى التي تحصل على اللقاحات المطلوبة كافة من أجل تطعيم جميع السكان الإسرائيليين في أنحاء أرض إسرائيل الكاملة – من خلال تمييز فظ ضد الفلسطينيين مسلوبي المواطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما قد تم وصفه «أبرتهايد اللقاحات». وحقيقة هي أن بحوزة صناديق المرضى معلومات طبية عن جميع المواطنين منذ سن قانون الصحة الحكومي في العام ١٩٩٥، وأن بإمكان الحكومة ضمان نقل معطيات إحصائية حول تأثير لقاحات فايزر. وتفوق جهاز الصحة وثراء معلوماتها هو الذي شجع مدير عام فايزر على توقيع اتفاق يحول إسرائيل إلى مختبر التجارب العالمي للقاحها.

أقيم جهاز الصحة الإسرائيلي الممتاز كما هو مذكور قبل وقت طويل من حكم نتنياهو، ويعمل بشكل ممتاز على الرغم من سياسته الاقتصادية النيو ليبرالية، لكنه نجح في تحويله إلى مورده من دون أن تتمكن أي معارضة من الكشف عن أكاذيبه. وحملة «السيد لقاحات» والتعهد بعيد فصح مع العائلة كلها، هو الذي مكّن نتنياهو من أن يقود بشكل موثوق الحزب الأكبر، مع ٣٠ مقعدًا في الكنيست، وإن لم يحقق كتلة الـ٦١ مقعدًا التي سعى إليها.

وفي الختام، ثمة أهمية للتشديد على أن قبلية الجمهور الذي يسمى «اليسار» والشعار «إلا بيبي» هي المسؤولة عن التحول اليميني في هذه الانتخابات. فالقبلية هي فوق سياسية، وتحشد الدعم بواسطة مشاعر الانتماء للمجموعة، والعداء والخوف من الآخر، وليس بواسطة نقاش سياسي في القضايا المركزية الماثلة أمام الدولة. تجذرت القبلية كنظام حشد أصوات بواسطة اليسار بالأساس عندما تخلى عن أجندة «حل الصراع» وتجاهل الحاجة إلى إنهاء الاستعمار، منذ اغتيال رابين خصوصًا. وفيما طوّر السياسيون في اليمين الأيديولوجي، مثل بينيت وشاشا – بيطون وساعر، انتقادات سياسية ضد نتنياهو بسبب فشله في العناية الصحية، الاقتصادية والتعليمية لأزمة كورونا، بقيت قبيلة «اليسار»، المتماهية مع الطبقة الوسطى العلمانية المتعلمة، ومع أشكنازية استعلائية تجاه جميع «الآخرين»، مع الشعار الوحيد «إلا بيبي». فإذاً هذه ليست معجزة أن الناخبين فضلوا تأييد أحزاب اليمين المعارضة لنتنياهو، مثل يسرائيل بيتينو برئاسة ليبرمان، «كاحول لفان» برئاسة غانتس، تيكفا حداشا برئاسة ساعر ويمينا برئاسة بينيت. وزيادة قوة أحزاب اليمين القومي بـ٧ مقاعد، وتعزيز التيار الأكثر تطرفًا، هي نتيجة لشلل أحزاب «اليسار – وسط» واكتفائها بالاحتجاج الشعبي في بلفور، وتفكك القائمة المشتركة.

٥. هل هذا هو الانفجار؟

أثناء كتابة هذه السطور، لن ينجح أي جانب في تشكيل حكومة. وخيار تشكيل حكومة نتنياهو اليمينية مع بن غفير، سموتريتش، بينيت والحريديين كان بحاجة إلى دعم القائمة العربية الموحدة، التي اقتنت لنفسها مكانة محترمة في أعقاب مغازلات نتنياهو، وتحولت إلى بيضة القبان، لكن ممثلي الصهيونية الدينية والترانسفيريين استخدموا الفيتو ضدها. وتسويغهم لذلك بسيط: هيمنة اليمين أنصار أرض إسرائيل الكاملة متعلقة باستمرار إقصاء الأحزاب العربية. لكن إسباغ الشرعية على القائمة الموحدة شقّ الطريق أيضًا لإسباغ الشرعية على شراكات أخرى مع الأحزاب التي تمثل المواطنين الفلسطينيين، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الحركة العربية للتغيير والتجمع الوطني الديمقراطي، وفيما قسم منها على الأقل معنيّ، الموحدة على سبيل المثال، بالمشاركة في اللعبة الائتلافية.

الخيارات التي أنتجتها الجولة الرابعة، رغم التحول اليمينيّ، كثيرة. الانفجار الصغير الذي حدث، هو إسباغ الشرعية على مشاركة الأحزاب العربية في اللعبة الائتلافية، وذلك بعد ٢٥ عامًا من اغتيال رابين في أعقاب إعدام غوغائي عام ضد تلك الشراكة. لكن الانفجار الحقيقي سيحدث فقط بعد ترحيل نتنياهو عن كرسيّه، وهذا أمر يقترب، إن لم يحدث في الجولة الحالية. والسبب هو أن نتنياهو هو الأثر الأخير لقبلية اليمين. وبدونه يتوقع أن تتفتت. وفي تقديري أن حشد «اليسار» وكذلك «اليمين» القبلي التقسيمي سيتفتت أيضًا. والصمغ بين أحزاب حريدية، دينية، تقليدية والجمهور اليهودي الشرقي خارج وسط البلاد هو نتنياهو. وبدونه من الجائز أن التأييد لليكود سيتوزع إلى تأييد لأحزاب يمينية مختلفة، ولكن إلى مواقف أخرى أيضًا على أساس طبقي، عرقي، وسياسي آخر، الأمر الذي يفتح حيزًا سياسيًا لاستحداثات مبادرين سياسيين جدد أو قدامى. ويبدو أنه ولّت الفترة التي ينجح فيها نتنياهو بمناورة الجميع، ويجمع بين أحزاب تدعمه وبين أحزاب تستفيد من تأييد قبيلة اليسار ولكن تتحالف معه، كما حدث منذ العام ٢٠٠٩. أي أن ما يبقي القبلية الحالية هي القبلية التقسيمية فوق السياسية مع أو ضد بيبي، وبدونها ثمة أمل بأن الهويات، المنظمات والتحالفات الحالية ستتفكك، ما يعني انفجارً كبيرًا.

والقبلية هي، مثلما ادعيت طوال المقال، وسيلة لإقصاء المواطنين العرب عن المؤسسة السياسية، وتجاهل أعمال القمع والتوسع الإسرائيلية في المناطق. وإثر تعاون قيادة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، بادر قادة الجمهور العربي الفلسطيني الباقي في إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ إلى وثائق التصور، التي تتقلص إلى مطالب المساواة المدنية والاعتراف بهم كأقلية قومية داخل الحدود السيادية المعترف بها لدولة إسرائيل. وهذه خطوة صغيرة لإنهاء الاستعمار وتفكيك نظام التفوق اليهودي داخل حدود العام ١٩٦٧. وحظي هذا النضال باختراق طريق في أعقاب أزمة كورونا وانتخابات العام ٢٠٢١، على الرغم من أن عباس أخذه بعيدًا جدًا، نحو اتجاه خطير يتقبل نظام التفوق اليهودي. ويصعب معرفة إلى أين ستقود هذه التطورات، وهذا متعلق بأداء اللاعبين السياسيين المختلفين، وبضمنهم قادة الجمهور العربي – الفلسطيني، السياسيون اليهود من اليمين واليسار، وكذلك مقاومة الفلسطينيين في المناطق، وبالظروف الدولية طبعًا. كل شيء متوقع والإمكانيات مفتوحة.

(مترجم عن العبرية: بلال ضاهر)